

In the name of Allah the Gracious, the Merciful

In the name of His Highness Sheikh
Mohammad Bin Rashid Al Maktoum,

Ruler of Dubai

In the session held Remote Litigation
Chamber, on Tuesday 16
January 2024.

Presided by Counselor Justice Abdelkader
Moussa, Chairman of the Judicial Tribunal
for

Dubai Courts and Dubai International
Financial Center Courts ;

and membered by Counselor/ Zaki Bin Azmi ,
Chief Justice of Dubai International
Financial

Center Courts;

Counselor/ Prof. Saif Ghanem Al Suwaidi,
The

Secretary-general of the Judicial Council;

Counselor/ Essa Mohammad Sharif, Chief
Justice, of the Appeal Court;

Counselor/ Omar Juma Al Muhairi, Deputy

Chief Justice of Dubai International
Financial

Center Courts ;

Counselor/ Khalid Yahya Taher A Alhosani,
Chief

Justice of the First Instance Courts ,

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل
مكتوم حاكم دبي

بالجلسة التي عقدت بدائرة التقاضي عن بعد، يوم
الثلاثاء 16 يناير 2024.

برئاسة سعادة المستشار القاضي / عبد القادر
موسى، رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم
مركز دبي المالي العالمي،

وعضو في عضويته المستشار/ زكي بن عزمي، رئيس
محاكم مركز دبي المالي العالمي،

المستشار/ أ.د. سيف غانم السويدي، الأمين العام
للمجلس القضائي،

المستشار/ عيسى محمد شريف، رئيس محكمة
الاستئناف بمحاكم دبي،

المستشار/ عمر جمعة المهيري، نائب رئيس محاكم
مركز دبي المالي العالمي،

المستشار/ خالد يحيى طاهر الحوسني، رئيس
المحاكم الابتدائية بمحاكم دبي،

وبحضور السيد محمد عبدالرحمن محمد علي، مقرر
الهيئة.

طعن رقم 2022/2 هيئة

الطاعة:

ايه اند كيه تريدنج ليمتد.

المطعون ضدها:

جلف وينجز (م.م.ح)

الحكم:

1. بعد الاطلاع على الاوراق وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

And in the presence of Mr. Mohammed Abdulrahman Mohammed Ali, Rapporteur of the JT.

Cassation No. 2/2022 (JT)

Appellant:

A & K Trading Ltd.

Respondent:

Gulf Wings (FZE)

Judgment:

1. After having reviewed and perused the Documents and after the deliberation, the Appeal has fulfilled formal conditions.
2. Whereas the facts are summed up in brief – in that the Appellant has applied on 09/03/2022 before judicial tribunal seeking to assign Dubai Courts to peruse and adjudicate and peruse the dispute between them and the Respondent in the lawsuit No.679/2020 commercial partial filed before the Dubai First Instance Court and the lawsuit No. CFI-004-2022 filed by Respondent before Dubai International Financial Centre Court, and statement of the same, the Appellant has stated that on: 14/03/2021 and in the Emirate of Dubai (“Agreement”) whereas the Respondent undertakes the

2. وحيث ان الوقائع تتحصل - بايجاز - في ان الطاعنة بتاريخ 2022/03/9 تقدمت بطلب الى الهيئة القضائية طالبة تحديد محاكم دبي بالنظر و الفصل في النزاع القائم بينها وبين والمطعون ضدها، في القضية رقم 2022/642 تجاري جزئي والمرفوعة أمام محكمة دبي الابتدائية ، والقضية رقم 2022-004-CFI المرفوعة من قبل المطعون ضدها أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي، وبيانا لذلك قالت الطاعنة، انه بتاريخ 2021-3-14 أبرمت بإمارة دبي ("الاتفاقية") بحيث تتولى المطعون ضدها إدارة طائرة امبراير ليجاسي 600 موديل (EMB-135-BJ) ورقم متسلسل ذات (14501045) التسجيل الاماراتي رقم (A6-ANK) ("الطائرة") والتي كانت تملكها الطاعنة في ذلك الوقت بموجب إتفاقية شراء طائرة بذات التاريخ، بحيث تقوم المطعون ضدها بتسجيل الطائرة في السجل الوطني للطائرات لدى الهيئة العامة للطيران المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى إدارة الطائرة وتشغيلها حسب أحكام الاتفاقية مقابل رسوم الخدمات المتفق عليها بين الطرفين في الاتفاقية ذاتها.

3. أخلت المطعون ضدها بالتزاماتها التعاقدية حسب الاتفاقية حال تقاعسها عن القيام بتعديل بيانات مالك الطائرة في السجل الوطني الاماراتي للطائرات لدى هيئة الطيران المدني، كما أخلت بالتزاماتها بالقيام بتلبية طلبات الطاعنة المتكررة بحقها في التحقق من

management of Empire Legacy Aircraft 600, model (EMB-BJ-135), serial No. (14501045) being duly registered in UAE under No. (A6-ANK) ("Airplane") which the Appellant has owned at that time subject to the Aircraft Purchase Agreement on the same date, whereas the Respondent shall register the Airplane with the National Aircraft Registry with the Civil Aviation General Authority in the United Arab Emirates, further to management and operation of the same airplane pursuant to the provisions of the agreement against the service fees agreed upon by the parties therein.

3. The Appellant has breached its contractual obligations as per the agreement since it has failed to amend the aircraft owner's data in the UAE National Aircraft Registry at the Civil Aviation Authority. It has also breached its obligations to fulfill the appellant's repeated requests for its right to verify the aircraft's financial and technical records, and its obligations to meet the aircraft's maintenance requirements.
4. Although the appellant has paid all the invoices issued by the Respondent in exchange for the services it provided

سجلات الطائرة المالية والفنية، والتزاماتها في تلبية متطلبات صيانة الطائرة.

4. بالرغم من قيام الطاعنة بسداد كافة الفواتير التي أصدرتها المطعون ضدها مقابل الخدمات التي قدمتها استناداً لأحكام الاتفاقية، إلا أن الطاعنة تفاجئ بقيام المطعون ضدها بتاريخ 14 يناير 2022 بتسجيل دعوى أمام محكمة الدرجة الأولى لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي تحت رقم CFI-004-2022- بمطالبة بمبلغ 1,272,799 (مليون ومائتان واثنين وسبعون ألف وسبعمائة وتسعة وتسعون دولار أمريكي)، فضلاً عن طلبها بصفة مستعجلة بتجميد أملاك الطاعنة بما فيها الطائرة محل الاتفاقية سالف الذكر، وذلك على الرغم من فسخ الاتفاقية وعدم تقديم المطعون ضدها أية خدمات بموجبها. (ويشار إليها فيما بعد بـ "دعوى محاكم المركز")

5. الأمر الذي قامت معه الطاعنة بتسجيل دعوى براءة ذمة أمام محاكم دبي الابتدائية (بوصفها صاحبة الاختصاص الأصيل) تحت رقم 642 بتاريخ 2022/3/4، ضد المطعون ضدها، بالمطالبة بالقضاء لها: (أ) براءة ذمتها من من أية مديونية و/أو تعويضات و/أو التزامات لصالح المطعون ضدها فيما يخص اتفاقية إدارة الطائرة، (ب) الزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية بمبلغ 5,000,000 درهم إماراتي (خمسة ملايين درهم إماراتي) على سبيل التعويض المؤقت عن الضرر الذي لحق الطاعنة من جراء إخلال المطعون ضدها بأحكام الاتفاقية (محل الدعوى) وما ترتب

based on the provisions of the agreement, the appellant has been surprised when, on January 14, 2022, the Respondent has registered a case before the First Instance Court at the Dubai International Financial Center Courts under the number CFI-004-2022- with a demand for the amount of US \$1,272,799 (one million two hundred and seventy-two thousand, seven hundred and ninety-nine US dollars), in addition to its urgent request to freeze the appellant's property, including the aircraft that is the subject of the aforementioned agreement, despite the termination of the agreement and the failure of the appellant to provide any services under it. (Hereinafter referred to as "the Center Courts lawsuit").

5. The matter resulted in the appellant registering a discharge lawsuit before the Dubai First Instance Court (as having the original jurisdiction) under No. 642 dated 04/03/2022, against the Respondent, demanding that it be adjudicated: (a) to discharge it from any debt and/or compensation, and/or obligations in favor of the Respondent with regard to the aircraft management

عليه من تأثر مركز المدعية المالي والأدبي الناجم عن مزاعمها بإخلال المدعية الجوهري بالتزاماتها القانونية، (ج) الزام المدعى عليها بالامتناع عن ترديد اية مزاعم غير صحيحة تتضمن القول بإخلال المدعية الجوهري بالتزاماتها القانونية و/او التعاقدية فيما يخص الخدمات المقدمة منها وفقاً للاتفاقية (محل الدعوى).

6. وقررت الطاعنة في ختام مذكرتها، أن موضوع كلتا الدعوتين مرتبط وذات صلة ببعضهما البعض، فقد أصرت كل من محاكم مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي على اختصاصها القضائي وذلك بعدم التخلي عن القضايا المرفوعة أمامهما. كما تؤكد أنه تم إبرام الاتفاقية وتنفيذها في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي تكون محاكم دبي هي صاحبة الاختصاص الحصري.
7. وقد اعلنت المطعون ضدها قانوناً ولم تقدم أي مذكرة في الميعاد.
8. وحيث انه عن الطعن فانه في غير محله ذلك ان نص المادة الرابعة من المرسوم رقم 19 لسنة 2016 الخاص بتشكيل الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي قد حدد الحالات التي تختص فيها الهيئة القضائية بتحديد المحكمة المختصة وهي اذا لم تتخل اي من المحكمتين عن نظر الدعوى او تخلت جميعها عن نظرها او قضت فيها بأحكام متعارضة، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الدعوى المقامة لدى محاكم المركز المالي برقم (CFI-04-2022) في حقيقتها هي

agreement, (b) to oblige the defendant pay to the plaintiff an amount of 5,000,000 UAE dirhams (five million UAE dirham) as temporary compensation for the damage sustained by the appellant as a result of the Respondent's breach of the provisions of the agreement (place of the lawsuit) and the consequent impact on the plaintiff's financial and moral position resulting from its allegations of the plaintiff's fundamental breach of its legal obligations, (c) to oblige the defendant refrain from repeating any incorrect allegations that include the statement of the plaintiff's fundamental breach of her legal and/or contractual obligations with regard to the services provided by her in accordance with the agreement (the subject of the case).

6. At the conclusion of its memorandum, the appellant has decided that the subject-matter of both lawsuits is related and related to each other, as both the Dubai International Financial Center Courts and the Dubai Courts have insisted on their jurisdiction by not abandoning the cases brought before them. It also confirms that the

امر تحفظي وقتي على أموال الطاعنة يهدف إلى صيانة والمحافظة على الوضع القائم لحين الفصل في الموضوع، ولهذا وكأمر مؤقت فهو لا يمنع المحكمة من نظر الدعوى الموضوعية امام محاكم دبي التي تستطيع ان تصدر حكمها في النزاع المطروح عليها بصرف النظر عن وجود أمر بالحجز التحفظي وبذلك لا يوجد تنازع بشأن الاختصاص فيما بين محاكم دبي وبين محاكم مركز دبي المالي العالمي الأمر الذي يضحى معه الطعن على غير أساس من الواقع والقانون متعين الرفض.

9. وجدير بالذكر ان الطاعنة لم تدفع بعدم اختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي وفقاً للمادة 12 فقرة 4 من قانون اجراءات التقاضي الخاص بمحاكم المركز، وخلال الفترة المسموح بها.

ولهذا ولما تقدم من اسباب يتعين رفض الطعن.

حكمت الهيئة القضائية:

1- برفض الطعن.

2- نلزم الطاعنة بالمصروفات ومبلغ الفي درهم

اتعاب المحاماة.

agreement has been duly concluded and implemented in Dubai, the United Arab Emirates, and therefore the Dubai courts have exclusive jurisdiction.

7. Hence, the Respondent shall have been notified and declared legally but it has not submitted any memo on due time.
8. Whereas such has been about the appeal, it has been misplaced because the provision of Article Four of Decree No. 19 of 2016 regarding the formation of the judicial body for the Dubai Courts and the Dubai International Financial Center Courts has specified the lawsuits in which the judicial body has jurisdiction to determine the competent court, which is if neither of the two courts abandons its consideration. The lawsuit, or all of them abandoned consideration, or judged upon with conflicting judgments, since that has been the lawsuit, and it has been duly affirmed in the papers that the lawsuit has been filed with the Dubai International Financial Center Courts, No. (CFI-04-2022), has been in fact a temporary conservatory order on the appellant's funds, aiming to maintain and maintain the existing situation until Deciding on the matter. Therefore, as a

temporary order, it does not prevent the court from examining the substantive case before the Dubai Courts, which can issue its ruling on the dispute before it regardless of the existence of a provisional seizure order. Thus, there is no conflict regarding jurisdiction between the Dubai Courts and the Dubai Financial Center Courts. The matter makes an appeal is of no basis in reality or in law and is due to be rejected.

9. It is due noteworthy mentioning that the appellant has not rebutted the non-competence of Dubai International Financial Center Courts pursuant to the Article 12 – paragraph 4 of Litigation Procedures regarding Center Courts, and within the time limit permitted.

Therefore, due to the aforesaid reasons the Cassation should be Dismissed.

Therefore, the Judicial Tribunal has decided:

1. **The Cassation should be Dismissed.**
2. **Obliging the Appellant pay the charges,
and an amount of Two Thousand Dirham against advocacy fees.**

المستشار القاضي / عبدالقادر موسى محمد

رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي

Counselor Justice Abdulqader Moosa Mohammed

Chairman of The judicial Tribunal For Dubai Courts and DIFC Courts